«الشرق ـ أوسطية» والحرب على «الإرهاب» من منظور العلاقات الدولية

د. حسين علي ظاهر(*)

مقدمة

ظهرت نظريات «الشرق أوسطية»، و«الحرب على الإرهاب»، إثر حرب الخليج الثانية (١٩٩٠)، وأحداث ١١ أيلول (٢٠٠١). ومن المعروف على مستوى التنظيم الدولي، أنَّ العلاقات الدولية تتأثر بالأحداث الكبرى التي تجري في مختلف مناطق العالم. إذ بعدَ كلِّ حدثٍ أو حربٍ كبرى يولد نظام دولي جديد، وتظهر نظريات تسوس العلاقات الدولية لفترة من الزمن قد تطول أو تقصُر.

وهكذا، بعد حرب الثلاثين سنة في أوروبا، في النصف الأول من القرن السابع عشر، ظهر نظام وستفاليا، الذي كرَّس مبادئ جديدة في العلاقات الدولية: الدولة القومية ذات السيادة، والناس على دين ملوكهم (cujus regio, hujus relijio)، والتمثيل الدبلوماسي الدائم، لأوَّل مرَّة في التاريخ، بين الدول والممالك...

وبعد انتهاء الحروب النابليونية، منتصف العقد الثاني من القرن ١٩، سادت نظرية توازن القوى والأحلاف الدولية، وتعهُّد حكّام وملوك أوروبا المحافظة على الستاتيكو، الذي رُسمت حدوده في مؤتمر فيينا (١٨١٥).

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، ظهرت أول منظمة دولية عالمية، «عصبة الأمم»، بهدف إبعاد شبح الحروب، وتنظيم العلاقات الدولية على أساس نظرية الأمن الجماعي. إلّا أنَّ هذا النظام لم يصمد أكثر من عقدين من الزمن. إذ اندلعت الحرب العالمية الثانية في العام ١٩٣٩، واستدعت إعادة النظر بقواعد العلاقات الدولية.

ففي العام ١٩٤٥، أُنشئت منظمة الأمم المتحدة، ونصَّ ميثاقها على نظام مُحكم للأمن الجماعي، على أمل الاستفادة من ثغرات «عصبة

(*) أستاذ مساعد في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية (الجامعة اللبنانية ـ الفرع الخامس).

الأمم». إلّا أنَّ ظهور الأسلحة النووية، وانقسام العالم إلى معسكرين، أدّى إلى ظهور نظريات: الحرب الباردة، وتوازن الرعب، والتعايش السلمي، والحروب بالوكالة...ألخ

وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي، والتدخّل الأميركي الذي حسم حرب الخليج الثانية (١٩٩٠)، ظهرت نظريات الشرق أوسطية، والشرق الأوسط الجديد، والإصلاح في الشرق الأوسط الكبير...

وإثر أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، ظهرت نظريات: الحرب على الإرهاب، والحرب الوقائية، والحرب الاستباقية، والدول المارقة، ومحور الشرّ... وحاولت الإدارة الأميركية فرض مفهومها لهذه النظريات على دول العالم، بلُغة التهديد: من ليس معنا فهو ضدّنا، وبالتالي يُصنَّف طرفاً داعماً للإرهاب.

أمّا هذا البحث، فسنخصِّصه لدراسة تبعات نظريات الشرق أوسطية، والإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، في فصلٍ أوّل، لكي نرصد في الفصل الثاني، تداعيات نظرية الحرب على الإرهاب (وقائية أو استباقية)، ونُظهر آثارها السلبية على حركات المقاومة في المنطقة، وعلى العلاقات الدولية والإقليمية، وبخاصة على العلاقات العربية ـ العربية، لا سيّما بعد غزو أفغانستان والاحتلال الأميركي ـ الأطلسي للعراق، وحروب إسرائيل على لبنان وغزّة في فلسطين المحتلَّة.

الفصل الأول:
نظريات «الشرق ـ أوسطية» والإصلاح في «الشرق الأوسط الكبير»

النبذة الأولى: ظهور نظريات «الشرق ـ أوسطية» وأهدافها

شهدت العلاقات الدولية، أوائل العقد الأخير من القرن العشرين، حدثين تاريخيين: الأول هو تفكُّك الاتحاد السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، والثاني تمثَّل بحرب الخليج الثانية وانتهاء الثنائية القطبية. وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية (١٩٩٠)، التي آذنت بانتهاء الحرب الباردة، وأظهرت سعي الولايات المتحدة الأميركية لبناء نظام دولي جديد يقوم على الآحادية القطبية والتفرُّد الأميركي، بدأت تظهر إلى العلن نظريات الشرق ـ أوسطية، التي تستهدف النظام الإقليمي العربي و تحوير الصراع مع إسرائيل[١].

فمن نظرية «الشرق الأوسط الجديد» لزعيم حزب العمل الإسرائيلي، شيمون بيريز[٢]، إلى نظرية نتنياهو، زعيم حزب الليكود اليميني، في كتابه: «مكان تحت الشمس»[٣]، والتي شهدت محاولات عملية لتطبيقها من خلال المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في التسعينيات من القرن الماضي، ثمَّ إلى مبادرة «الشراكة الأميركية ـ الشرق أوسطية» التي أعلنها كولن باول، وزير الخارجية الأميركية، أوائل كانون الأول ٢٠٠٢، وصولاً إلى مشروع الرئيس الأميركي، جورج دبليو بوش، حول الإصلاح في الشرق الأوسط الكبير، بعد احتلال أفغانستان والعراق[٤]. نخلص إلى التوجُّهات

(١) فولكر برتس، نظام الصراع في الشرق الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٧، ص ص ٥١ ـ ٦٦.

(٢) شمعون بيرس، الشرق الأوسط الجديد، تر. محمد حلمي عبد الحافظ، عمّان، الأهلية١٩٩٤.،

(٣) بنيامين نتنياهو، مكان تحت الشمس، تر. محمد عودة الدويري،عمّان، دار الجليل للنشر١٩٩٥، ص ص ٣٦١ ـ ٤٠٢.

(٤) أنظر نصّ مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذي قدّمته واشنطن إلى قمة الدول الثماني، جريدة الحياة، لندن، ١٣ /٢ / ٢٠٠٤.

العامة للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط.

وبالعودة إلى مضمون هذه النظريات والمبادرات، نجدها كلّها تهدف إلى إضعاف العرب والمسلمين، وتقوية إسرائيل التي ترنو إلى الهيمنة على المنطقة العربية أمنياً واقتصادياً. ولا يخفى على أحد بأنّ إضعاف الدول العربية والإسلامية يعني إضعاف لبنان، الخاصرة الرخوة في العالم العربي والإسلامي. كما لا يخفى أيضاً، أنَّ لبنان الضعيف هو الذي سهَّل أمر التدخُّلات الخارجية في لبنان، ومهَّد لنشوب الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، والتي لم تهدأ إلّا باتفاق الطائف عام ١٩٨٩. وقد أغرى ضعف لبنان العدو الإسرائيلي على التمادي باستباحة أرضه وفضائه ومياهه ومواطنيه قرابة نصف قرن، بغرض إخضاعة لشروط التسوية السلمية. إلّا أنَّ اللبنانيين أدركوا مؤخَّراً، منذ الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام ١٩٨٢، أنَّ من لا يستطيع صنع الحرب لا يستطيع صنع السلام، وليس بإمكان المفاوض الضعيف غير تقديم التنازلات. لذا، قرَّروا إسقاط اتفاق ١٧ أيار[٥]، وشرعوا ببناء قواهم الذاتية التي تنامت مع الوقت، وتمكَّنت من فرض معادلة حماية المدنيين بعد «تفاهم نيسان ١٩٩٦»، وفرض معادلة توازن الردع بعد حرب تموز ٢٠٠٦.

فنظرية شيمون بيريز، تُطالب ببناء «شرق أوسط جديد»، من خلال إنشاء «سوق شرق أوسطية مشتركة»، على أساس من المياه والسياحة، مثلما قامت السوق الأوروبية المشتركة على الفحم والصّلب. إنَّ تركيز هذه السوق المشتركة على مسألتي المياه والسياحة، يُفسّر مطامع إسرائيل في مياه لبنان[٦] من جهة، وفي انتزاع مركزه السياحي بالنسبة للمنطقة العربية بشكل عام وبالنسبة لدول الخليج بشكل خاص.

ومبادرة الشراكة الأميركية ـ الشرق أوسطية، وفق تعبير كولن باول، هي عبارة عن الجهود التي سوف تبذلها الولايات المتحدة الأميركية، لدعم جهود الإصلاح الاقتصادي والسياسي والتعليمي في الشرق الأوسط.

كما أنَّ مشروع الرئيس بوش حول «الشرق الأوسط الكبير»، يرفع شعار الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي في الشرق الأوسط، من أجل القضاء على ما يُهدّد الأمن القومي الأميركي، أي القضاء على ما يُسمّونه «الإرهاب»[٧].

ويبدو أنَّ هذه المبادرات المطروحة ليست مجرَّد مبادرات خيرية وعمل إنساني، لأنّها تُقدَّم لشعوب تشعر بالمرارة من الانحياز الأميركي الفجّ إلى جانب إسرائيل، وتشعربالقلق على مكامن قوّتها، وبالخوف على مستقبل أوطانها، جرّاء أساليب البطش والتنكيل التي تُمارَس ضدّها في العراق وفلسطين؛ وإنما هي في الواقع مبادرات تصبّ بالدرجة الأولى في المصلحة القومية الأميركية. لأنَّ الأميركيين يعتبرون، بعد ١١ أيلول، أنَّ منطقة الشرق الأوسط هي مصدر تهديد للأمن القومي الأميركي بسبب أوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية، فينبغي إصلاحها.

فما هي انعكاسات كل وجه من أوجه

(٥) راجع: وثائق اتفاق جلاء القوات الإسرائيلية، كتاب أبيض، وزارة الخارجية ـ وزارة الإعلام، بيروت، أيار ١٩٨٣، ص ص ١٩ ـ ٣٨.

(٦) جورج المصري، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، باريس، مركز الدراسات العربي ـ الأوروبي، ١٩٩٦، ص ص٧٧ ـ ١٠٠.

(٧) جوزف سماحة، الشرق الأوسط الكبير إننا نسبح في بحره، السفير، ١ نيسان ٢٠٠٤، ص ١.

الإصلاح المزعوم، على دول المنطقة وعلى لبنان بالذات؟

النبذة الثانية: الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط[٨]

يقصد بالإصلاح السياسي نشر الديمقراطية بمفهومها الغربي، أي حرية التعبير وحق الانتخاب للجميع. لذا يُطرح التساؤل هنا: في حال توفَّرت الديمقراطية لشعوب الشرق الأوسط الكبير، هل ستُنتج حكّاما موالين لأميركا أم ساخطين عليها؟ فيما معظم الحكام الحاليين هم أصدقاء لأميركا، وأصدقاء لإسرائيل أيضاً!

إذن، إنَّ شعار الإصلاح السياسي الذي ترفعه أميركا، ليس من أجل تغيير أنظمة الحكم ديمقراطياً، وإنما من أجل الضغط على الحكام العرب أنفسهم لابتزازهم إلى أبعد حدّ، ودفعهم لتقديم تنازلات أكثر فأكثر في قضيّتي فلسطين[٩] والعراق[١٠].

ولبنان معنيٌّ بشكل مباشر في هذا الضغط وذاك الابتزاز، لأنَّ لبنان يقع في صُلب معادلة الشرق الأوسط، لبنان المقاومة، ولبنان العلاقة مع سوريا. وهذا هو الجانب الرئيسي المستهدف بالأصل. فمشروع الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط الكبير يعني، في لبنان، ضرب المقاومة، وضرب العلاقة مع سوريا، وبالتالي ضرب السلم الأهلي. أي ضرب أهمّ ركائز اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية في لبنان. ويبدو أنَّ هذا الإصلاح المنشود يهدف إلى إعادة لبنان عقوداً إلى الوراء، أي إلى حالة الضعف والتوسُّل التي جعلت إسرائيل تستبيح الساحة اللبنانية، والتدخّلات الأجنبية تعبث بالوحدة الوطنية بإثارة النعرات والعصبيات الجهوية المختلفة.

النبذة الثالثة: الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط

الإصلاح الاقتصادي في إطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، لا يتناقض مع مشروع شيمون بيريز حول الشرق أوسطية؛ وإنما يتكامل معه. إذ إنَّ كلا المشروعين يرتكز على:

١ ـ إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة، وإن كان مفهوم الشرق الأوسط الكبير قد أصبح من الناحية الجيوسياسية، يضم كلّاً من باكستان وايران وأفغانستان، إلى جانب الدول العربية وإسرائيل وتركيا، البلدان التي كانت معنيّة بمفهوم الشرق أوسطية في التسعينيات.

٢ ـ إقامة مشاريع اقتصادية وتمويلية مشتركة، ومناطق تجارة حرَّة، ونُظم وظيفية في الأمن والمياه والبيئة، واتفاقيات في مجال الزراعة والسياحة والطاقة وغير ذلك[١١].

إنَّ أخطر ما يهدف إليه المشروع الإصلاحي المُقترح على المنطقة، يكمن في إنهاء الحديث عن أيّ رابطة عربية أو إسلامية في الشرق الأوسط الكبير، والتركيز على روابط جديدة تُشارك فيها إسرائيل بشكل فاعل ومسيطر، وعلى شراكة أميركية بمظلَّة اقتصادية ترعاها الدول الصناعية الكبرى، ومظلَّة أمنية يوفرها

(٨) راجع حول هذا الموضوع: أشرف محمد عبدالله ياسين، السياسة الأميركية تجاه الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٦، ٢٠١٠، ص ص ٦٧ ـ ٩٠.

(٩) مالك عوني، خطاب بوش حول الشرق الأوسط. سبيل للتسوية أم أزمة جديدة؟ السياسة الدولية، العدد١٤٩، الأهرام، يوليو ٢٠٠٢، ص ص ١٢٢ ـ ١٢٥.

(١٠) جوزف سماحة، الشرق الأوسط الكبير حذار الابتزاز، السفير، ١٠ آذار ٢٠٠٤، ص ١.

(١١) حسن ابو طالب، الفكرالعربي والشرق أوسطية، عالم الفكر، المجلد ٢٥، العدد ٤، ابريل/يونيو ١٩٩٧، ص٨١ . ١١٠.

حلف شمالي الأطلسي بقيادة أميركية[١٢].

فهل سيتمكَّن لبنان أو أيّ دولة عربية منفردة من منافسة إسرائيل في هذه السوق المُقترحة؟ في وقت تسود فيه ظاهرة التكتلات الاقتصادية لمواجهة تحدّيات العولمة؟ إلى متى سيبقى العرب غارقين في سباتهم العميق ولم يتنبّهوا إلى مخاطر خلافاتهم وتفكُّكِهم، وإلى ضرورة المحافظة على مؤسّساتهم المشتركة، وعلى رأسها جامعة الدول العربية، وتفعيل معاهدة التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك، وترشيد الموارد المالية والاقتصادية والبشرية لتحقيق تكامل، مقوّماته المتوافرةٌ بالفعل؟!

النبذة الرابعة: الإصلاح الثقافي والتربوي في الشرق الأوسط

لقد سبق للولايات المتحدة الأميركية أن طرحت هذا النمط من الإصلاح عقب أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١. فهي لم تقترح مساعدة العرب والمسلمين لإعادة بناء أوطانهم، وهذا أمرٌ قد يكون سهلاً، ولم تبذل جهداً حقيقياً لحلّ القضية الفلسطينية، وإنما طرحت على نفسها إعادة بناء ثقافتهم، والتخلّي عن ذاكرتهم، وإعادة بناء دينهم ومعتقدهم وقيَمهم، وإعادة بناء مُفرداتهم ومصطلحاتهم اللغوية والتخلّي عن خصوصيّتهم...

هل بإمكان الدول العربية والإسلامية، وبخاصة لبنان بتركيبته الديمغرافية والجيوسياسية، أن تتحمَّل وتتقبَّل إعادة البناء هذه؟ هل بإمكانها أن تتكلَّم العبرية بدل العربية، أو يتحدّث أهلها عن «العدو السوري» و«الصديق الإسرائيلي»، أو عن الإرهاب الفلسطيني والعربي والإسلامي مُقابل التحضُّر والتسامح مع الأميركي والإسرائيلي؟! إنها لمفارقة عجيبة، وخديعة كبرى لمن يقع في أتونها.

إنَّ أخطر ما تُواجهه الأمة، هو أن هذه المشاريع الشرق أوسطية قد طُرحت في وقت يشهد فيه النظام الإقليمي العربي، إثر حرب الخليج الثانية، أزمة عميقة طالت مختلف عناصره المؤسَّسيّة والسياسية والثقافية، في حين يصل التنسيق بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى أقصى درجات التكامل والتعاون الاستراتيجي. لقد أشار بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق للروم الأرثوذوكس، أغناطيوس الرابع هزيم، إلى «أنَّ كلّ ما يجري في منطقة الشرق الأوسط، لا يُمكن إلّا أن يكون له علاقة بإسرائيل وسلامتها وقوّتها وهيمنتها على المنطقة»[١٣].

إنَّ وعي العرب والمسلمين لحقيقة هذا الغزو الاستعماري ولأبعاده الخبيثة، والتضامن من أجل مواجهته، هو السبيل الوحيد لتحرير أوطانهم، وإنقاذ بلدانهم من شرّ التقسيم والتفتيت، وإقامة الأنظمة الديمقراطية التي تُحقِّق طموحات وآمال شعوبهم، في الحرية والمواطنة، وتحمي ثرواتهم ومواردهم الطبيعية، التي يذهب ريعها إلى خزائن الغرب.

الفصل الثاني:
نظريات الحرب على «الإرهاب»
(الوقائية والاستباقية)

النبذة الأولى: في تحديد الإرهاب والحرب «غير المتوازية»

أولاً: في تحديد الإرهاب

ظلّ مصطلح «الإرهاب» مثار جدل والتباس، ويجري الخلط بين الإرهاب ومقاومة

(١٢) جورج ديب، عملية السلام في الشرق الأوسط، دراسات لبنانية، بيروت، وزارة الإعلام، ربيع١٩٩٦، ص ص ١٧٣ ـ ١٧٩.
(١٣) راجع: السفير، تاريخ ٢٠٠١/١٠/١١، ص ٣.

الاحتلال الأجنبي. أو الخلط بين الإرهاب والعنف العادي والعلني. فالإرهاب يختلف عن هذا الأخير اختلافاً نوعياً، إذ هو عنف مُغفل، لا إسم له، ويمكن أن يستهدف أيّا كان ولا يراعي حرمة الأبرياء من الناس، وقد يكون هدفه مجرَّد الابتزاز، وقد يكون عنفاً هائلاً يقتل ويُدمّر لإيصال رسائل لا تصل بالوسائل السلمية. أما الإرهاب العنصري الأعمى فشعاره هو التالي: من ليس مثلي فهو ضدّي أو عدوّي ولا قيمة له عندي كإنسان(١٤). وإذا كان الخبراء في ظاهرة الإرهاب قد اجتهدوا لتحديد مصادره وكيفية مكافحته، إلّا أنَّ المجتمع الدولي لم يتوصَّل إلى تعريف موحَّد للإرهاب، واستمرَّ الاختلاف حول مفهومه بين الدول الاستعمارية ودول العالم الثالث، التي ما زال بعضها يعاني من الاحتلال الأجنبي.

إنَّ ميثاق الأمم المتحدة، الذي اقرَّ حقّ الشعوب في تقرير مصيرها (الفقرة الثانية من المادة الأولى)، لم يَرِد فيه ذكرٌ للإرهاب. والفقه الجنائي الدولي ذهب في اتجاهين: الأول يقول إن تعريف ظاهرة الإرهاب من الأمور المستعصية، والانشغال فيها مضيعة للوقت. فيما يرى الاتجاه الثاني أن تعريف الإرهاب أمر ضروري باعتبار أنه يتعلّق بالشرعية الجنائية التي تتطلَّب تحديد الأفعال موضوع التجريم. إذ إنَّ الجرائم الإرهابية تختلف عن الجرائم العادية في البواعث والأهداف. كما أنَّ المؤتمرات الدولية التي اهتمَّت بالأمر اكتفت بالتركيز على الاجراءات الفعّالة لمكافحة الإرهاب من دون أن تقف عند تعريفه. بخاصة أنَّ الولايات المتحدة الأميركية لم تسمح بعقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب(١٥).

لذا لجأت الدول وبعض المنظمات الدولية إلى عقد اتفاقيات لمكافحة الإرهاب، تتضمَّن تعريفاً للأفعال التي تشكّل جرائم إرهابية. ومنها الاتفاقية العربية التي تمّ التوقيع عليها في القاهرة بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٨٨. وانضمَّ لبنان إليها في ٣١ كانون الأول ١٩٩٩، بموجب القانون رقم ٥٧. ونصَّت هذه الاتفاقية صراحة على أنه لا تُعدّ جرائم إرهابية حالات الكفاح المسلَّح، ضدّ الاحتلال الأجنبي والعدوان، من أجل التحرّر وتقرير المصير وفقاً لمبادئ القانون الدولي. وقد نصَّت الفقرة الثانية من المادة الأولى من الاتفاقية على تعريف الإرهاب بأنَّه »كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر»(١٦).

والاهتمام الدولي بظاهرة الإرهاب لم يظهر إلّا أواخر العام ١٩٧٢، بعد الهجوم على مطار اللّد الذي أسفر عن مقتل ٢٨ شخصاً، وكان من عمل «الجيش الأحمر» الياباني، وبعد مقتل أحد عشر رياضياً إسرائيلياً في عملية ميونيخ خلال الألعاب الأولمبية. في ذلك الوقت، سارعت الأمم المتحدة إلى إدراج موضوع الإرهاب على جدول

(١٤) علي حرب، من هو الإرهابي؟ السفير، ١٧ أيلول ٢٠٠١، ص ١٨.
(١٥) ميشال ليان، الإرهاب عنف مفاجئ يخالف الإجرام العادي، كتاب مجلّة فكر، بيروت، ٢ تشرين الثاني ٢٠٠١، ص ص ٢٦ ـ ٣٤.
(١٦) م. ن.، ص ٢٨.

أعمال جمعيتها العامة، التي أصدرت عدة قرارات حول الإرهاب ومنها القرار الصادر في ١٢/٩/ ١٩٨٥، والقرار الصادر في ١٩٨٧/١٢/٧. ثمَّ وضعت الأمم المتحدة ١٢ اتفاقية حول الإرهاب حتى العام ٢٠٠١، ووافق لبنان على عشرٍ منها حتى ذلك التاريخ.

ولعلَّ الوثيقة الأخطر في تاريخ الأمم المتحدة هي القرار ١٣٧٣، الذي صدر عن مجلس الأمن بشأن الإرهاب بتاريخ ٢٨/٩/ ٢٠٠١. فهو عبارة عن مذكرة جلب أصدرها مجلس الأمن كي تتنازل الدول عن سيادتها، في موضوع يحقّ فقط لأميركا أن تُحدِّد ماهو الإرهاب وما هو في حكم العمل الإرهابي، وما هو ليس في حكم العمل الإرهابي. ولذلك اعتمدت أميركا الإمساك بالمال. فبموجب القرار تستطيع أن تحجب المال عن أي شخص، وتمنع انتقال هذا المال من مكان إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، ومن بنك إلى بنك آخر، ومن جمعية إلى جمعية أخرى.هذا هو تفسير القرار. والذي لا يقبل به ستُطبَّق بحقّه المادة ٤٠ وتليها المادة ٤١، والمادة ٤٢[١٧]. فالقرار يتضمَّن تهديداً باللجوء إلى الفصل السابع، في وجه الدول التي ترفض التعاون في حملة مكافحة الإرهاب التي أعلنتها واشنطن بعد أحداث ١١ أيلول. ويُعطي القرار مهلة قصيرة (٩٠ يوماً) لقيام كل دولة بإبلاغ اللجنة المُشكَّلة من أعضاء المجلس التدابير التي اتخذتها لتنفيذ هذا القرار[١٨]. ومع أنَّ القرار يفرض على كل الدول العمل لقطع أي دعم مادي ولوجستي عن الشبكات الإرهابية، وصوَّت عليه أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، فإنه تجنَّب وضع تعريف للإرهاب. لذا طالبت بعض الدول، من بينها سوريا، التمييز بين الإرهاب وبين مقاومة الاحتلال. وأكَّد سفير الصين في لبنان (ليو زهنتانغ)، أنَّ بلاده معنيّة بمحاربة الإرهاب، لكن بعد تعريف الإرهاب، وبعد التفاهم على مصطلح مشترك بشأنه، وبعد محاربة أسباب الإرهاب وهي: الفقر، والظلم، والغطرسة، والهيمنة، وسياسة الكيل بمكيالين، والتدخُّل بالشؤون الداخلية للدول ذات السيادة[١٩].

فالولايات المتحدة تُكتِّل العالم وراءها لأنَّ الإرهابيين دمّروا لها بُرجاً أو برجين أو ثلاثة، فماذا يفعل الفلسطينيون وقد دمَّر الإسرائيليون مدنهم وقُراهم ومقابر أجدادهم، ومزَّقوا شعبهم شرَّ تمزيق وشرَّدوه في الآفاق؟ من حقّهم أن يقاوموا الإسرائيليين ويحاربوهم بكل سلاح[٢٠]. إنه إرهاب الدولة[٢١].

وفي هذا المقام، خير الكلام: يقول عنترة بن شدّاد:

«لا تسقني ماء الحياة بذلَّةٍ بل فاسقني بالعزّ كأس الحنظلِ»[٢٢].

ثانياً: الحرب «غير المتوازية»

شكَّلت هجمات نيويورك وواشنطن في ١١ أيلول ٢٠٠١، الإعلان الرسمي عن نوعٍ جديد من الحرب، إنها الحرب «غير المتوازية»، حرب القرن الواحد والعشرين. وكانت البحرية الأميركية قد شهدت نُذرها، إثر الحادث الذي

(١٧) جورج ديب، إسرائيل دولة إرهابية في القانون والممارسة، كتاب مجلة فكر، م. س. ص ص ٥٦ ـ ٥٩.
(١٨) محمد المجذوب، الولايات المتحدة الأميركية بين القانون والإرهاب، كتاب مجلة فكر، م. س.، ص ص ٣٥ ـ ٤٣.
(١٩) السفير، ٢٨ / ٩/ ٢٠٠١، ص ٣.
(٢٠) أحمد عبدالمعطي حجازي، الفعل وردّ الفعل... جنون، السفير٢٦،/٩/٢٠٠١، ص ٢٢.
(٢١) وليد عبدالرحيم، إسرائيل إرهاب الدولة، كتاب مجلة فكر، م. س.، ص ص ٦٠ ـ ٧٥.
(٢٢) صلاح الدين حافظ، لماذا تُورِّطنا أميركا في حروبها؟ السفير، م. س.، ص ٢٣.

تعرَّض له الطرّاد «كول» في ميناء عدن في تشرين الأول ٢٠٠٠. وكان رئيس هيئة أركان حرب القوات الأميركية، الجنرال هنري شيلتون، قد تحدث في تقرير له عن شكل الخطر القادم، وحاول تعريف الحرب «غير المتوازية» قائلاً: «إنها محاولة طرفٍ يُعادي الولايات المتحدة، أن يلتفَّ حول قوَّتها ويستغلّ نقط ضعفها، معتمداً في ذلك على وسائل تختلف بطريقة كاملة عن نوع العمليات التي يُمكن توقُّعها. وعدم التوازي يعني أن يستعمل العدو طاقة الحرب النفسية وما يُصاحبها من شحنات الصدمة والعجز، لكي ينتزع في يده زمام المبادرة وحرية الحركة والإرادة. وبأسلوب يستخدم وسائل مستحدثة، وتكتيكات غير تقليدية، وأسلحة وتكنولوجيات جرى التوصّل إليها بالتفكير غير المُتوقَّع وغير المعقول. ثمَّ تطبيقه على كل مستويات الحرب: من الاستراتيجية إلى التخطيط إلى العمليات...»(٢٣)

كان ما توقّعه شيلتون هو بالضبط ما وقع في ١١ أيلول: خطف ٤ طائرات في ظرف نصف ساعة من مطار واحد في بوسطن (شرق الولايات المتحدة)، ومخزون الوقود على كل طائرة منها عند حدّه الأقصى لأنَّ وجهتها الأصلية ولاية كاليفورنيا (غرب الولايات المتحدة)، وتحويل مسار هذه الطائرات بعد إقلاعها بمسافة قصيرة إلى مقاصد أخرى بحيث تتّجه اثنتان إلى نيويورك وثالثة إلى واشنطن، ثمَّ رابعة لم تبلغ هدفها المطلوب. واستعمال هذه الطائرات بخاطفيها وطاقمها وركّابها مع الهياكل والمحرِّكات والوقود كقذائف هلاك من طراز مروِّع.

والحرب «غير المتوازية» تختلف عن الحرب «غير المتوازنة». فمنذ قامت الدولة وأنشأت الجيوش النظامية للدفاع عن مصالحها، دارت الحروب على أساس التوازن (أو عدم التوازن) في القوة. ومع الزمن ورغم تغيُّر الظروف، فإنَّ منطق توازن القوى أو عدم التوازن ظلَّ سارياً. لكنَّ الحرب «غير المتوازية» مسألة أخرى:

ليس هناك ميدان يتقابل فيه المتحاربون أمام بعضهم مواجهةً أو بالالتفاف.

السلاح ليس مُتماثلاً حتى وإن اختلفت درجات قوَته.

خُطط السلاح وفعل السلاح هنا خارج حساب أي منطق أو تصوُّر يُمكن توقُّعه.

الحشد بسرعة الحركة مطلوبة أكثر.

فالعالم يُساق إلى مواجهة حالة حرب مزدوجة:

حرب «غير متوازنة» لها أسلحتها التي تحتشد وتتحرَّك

وحرب «غير متوازية» لها إجراءاتها ومعظمها بالغ التعقيد وخفيّ.

إنَّ وثائق الاستراتيجية الأميركية، لم تُصنّف الانتفاضة الفلسطينية، ولا ضرب قوات المارينز في بيروت (تشرين الأول ١٩٨٣) في خانة الحرب «غير المتوازية». بل اعتبرتها تجديداً للوسائل في قوة المقاومة، وردّ فعل طبيعي في الزمان والمكان. فيما نسبت الولايات المتحدة إلى الحرب «غير المتوازية» (سياسياً):

ـ المظاهرات التي صاحبت مؤتمرات التجارة العالمية والمجموعات الاقتصادية.

ـ قرارات المنظمات غير الحكومية في «دوربان» (أيلول ٢٠٠١)، التي اعتبرت الصهيونية ممارسة للعنصرية.

(٢٣) محمد حسنين هيكل، نوع جديد من الحرب بدأ الآن «الحرب غير المتوازية»، السفير، ٢/١٠/٢٠٠١، ص ١٣.

النبذة الثانية: غزو أفغانستان: حرب «الثأر الوقائي» أم دفاع عن النفس؟

جاء الغزو الأميركي ـ الأطلسي لأفغانستان، بعد أقلّ من شهر على أحداث ١١ أيلول، وإعلان الرئيس الأميركي الحرب العالمية على الإرهاب. وقد أفصح القادة الأميركيون سريعاً عن تطوّر في أهداف العملية العسكرية. فأعلن الرئيس بوش أنها «حربٌ طويلة الأمد»، وأنها «ستتعقب الإرهاب حيثما كان». وكان كيسنجر قد وصف ما جرى في ١١ أيلول بأنه يشبه بيرل هاربر، وأنَّ الردّ يجب أن يكون مماثلاً، و«إنَّ الردّ يجب أن يستهدف أولئك الذين نفذوا الهجوم وأولئك الذين جعلوه ممكناً»[٢٤]. وفي اليوم االتالي للهجوم على أفغانستان، أبلغ مندوب الولايات المتحدة مجلس الأمن أن ما تقوم به القوات الأميركية هو دفاع عن النفس (وفق المادة ٥١ من الميثاق)، وقد يقتضي توسيع الضربات لتطال منظمات ودول أخرى. وبدوره أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي أنان، أنّ حقّ الدفاع المشروع عن النفس في أعقاب هجمات ١١ أيلول يُبرِّر عمليات القصف الأميركي البريطاني على أفغانستان[٢٥]. وقد نجحت الولايات المتحدة في تجنيد معظم دول العالم لمحاربة شعب فقير ومُسالم لم تكن له علاقة بما حدث في ١١ أيلول، ولإذلال دولة عضو في الأمم المتحدة لم يصدر قرار بإدانتها من المراجع المختصّة. وإذا صحَّ أن الإرهاب تتعيَّن محاربته بلا هوادة، فصحيح أيضاً أنه لا يجوز الاعتداء بدون أدلَّة وبانتهاك الشرعية الدولية. إذ إنَّ ميثاق الأمم المتحدة أجاز الحرب في حالتين تحديداً: قرار من مجلس الأمن، أو عند الدفاع المشروع عن النفس في مواجهة قوة مسلّحة غازية. والحرب على أفغانستان لا تُلبّي أياً من هذين الشرطين:

ـ ذلك أنه لم يصدر بصددها قرار من مجلس الأمن بتأييد من الدول الخمس الكبرى صاحبة حقّ الفيتو في المجلس.

ـ ثمَّ لا يمكن القول أنّ الولايات المتحدة قد تعرَّضت لعدوان من قِبل جيش غازٍ. نعم لقد تعرَّضت لهجمات طائرات أميركية مخطوفة. لكن هل جاز اعتبار هجوم الطائرات المخطوفة بمنزلة جيش غازٍ؟

إن الحرب الأميركية على أفغانستان لا ينطبق عليها منطوق المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وإنما يُمكن وصفها بأنها حرب «الثأر الوقائي». ثمَّ إنَّ لواشنطن سوابق في القيام بعمليات عسكرية من دون الرجوع إلى مجلس الأمن. منها غاراتها المنتظمة مع بريطانيا ضد العراق، وغاراتها ضدّ السودان وأفغانستان عقب تعرُّض السفارة الأميركية للنّسف في كل من كينيا وتنزانيا، ومنها ضرب صربيا خلال أزمة كوسوفو... إلخ.

أما مهاجمة القوات الأميركية والبريطانية لأفغانستان مساء الإثنين ٨ تشرين الأول ٢٠٠١، فقد تمَّ تحت مظلَّة قرار مجلس الأمن ١٣٧٣، الذي يفرض على كل الدول العمل لقطع أي دعم مادي أو لوجستي عن الشبكات الإرهابية، على الرغم من أنَّ القرار المذكور لم يتضمَّن أيّ تحديد لمفهوم الإرهاب. كما أنه صدر بموجب الفصل السابع المخصّص لفضّ النزاعات الدولية التي تُهدّد السلم والأمن الدوليين. بينما الموضوع الذي يتخذ مجلس الأمن إجراءات في شأنه بموجب القرار ١٣٧٣، فهو ليس بمنزلة نزاع بين دولتين أو أكثر، وإنما

(٢٤) علي حرب، الحدث الأميركي حدث معولم، السفير، ٢٠٠١/٩/١٣، ص ١٨.
(٢٥) انظر جريدة السفير، تاريخ٢٠٠١/١٠/٩، ص ١٦.

هو نزاع مع ظاهرة اسمها الإرهاب الدولي، غير محدّدة تحديداً واضحاً، وكلٌّ يُفسّرها ويعطيها المفهوم الذي يتلاءم مع تطلُّعاته وإيديولوجيته ومصالحه. لقد اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٧٣ بحقّ مجهول، ويُلقي على الدول جميعاً تبعات تنفيذه، ومن يتقاعص تُتّخذ بحقِّه تدابير زجرية بموجب المادة ٤١ من الميثاق[٢٦].

إنَّ الولايات المتحدة الأميركية التي أصبحت منذ العام ١٩٩١ القوة العظمى الوحيدة، راحت تُهمِّش دور الأمم المتحدة[٢٧]، وفرضت نمطاً جديداً يحكم العلاقات الدولية. إلّا أنَّ سياستها المنحازة بشكل مطلق إلى جانب إسرائيل على حساب حقوق الفلسطينيين والعرب، وفرض حصارها الظالم على شعب العراق الذي فقد بسببه آلاف الأبرياء، كل هذا جرح الرأي العام العربي والإسلامي، وأوجد الأرضية الصالحة لولادة حركات إسلامية جذرية مُعادية للولايات المتحدة الأميركية. وجاءت أحداث ١١ أيلول لتَّقدِّم «نعمة» غير متوقّعة للرئيس بوش ومساعديه، إذ وفَّرت لهم مُعطى استراتيجياً كان انهيار الاتحلد السوفياتي قد حرمهم منه لمدة ١٠ سنوات: إنَّه «العدوّ». وبالنهاية، وتحت اسم «الإرهاب»، قد تمَّ تحديد هذا العدو بالإسلام الأصولي. وبعد ذلك سقطت كلّ المحرَّمات وأمسى كلّ شيء مُباحاً[٢٨]. في ظلّ هذه الأجواء تمّ الهجوم على أفغانستان، بأحدث الأسلحة وبكلِّ شراسة وقصف عنيف يعكس مدى الغطرسة والعنصرية عند قادة التحالف الغربي.إذ وُصفت الحرب بأنها «حربٌ صليبية». وإن اعتذر بوش بعدها باعتبارها زلَّة لسان، فإنَّ علم النفس يقول: «كي تصل إلى تحليل علمي دقيق لعقيدة ونفسية شخص ما، عليك تحليل زلّات اللسان. ففيها يكمن المنطق والمدركات كلها»[٢٩].

إنها الرغبة في الانتقام، وفي إعادة رسم خريطة المنطقة بما يتلاءم مع مصالحهم مستقبلاً، من نفط قزوين والخليج إلى حصار ايران وصولاً إلى التهديد بضرب العراق وسوريا وحركات المقاومة في الشرق الأوسط. إنها حرب عالمية جديدة، لا تخضع لمعايير ثابتة وصحيحة، ونهايتها حتماً لن تكون لمصلحة صُنّاعها. إنَّ قيادة الولايات المتحدة للعالم بدأت تتراجع[٣٠]. بعكس ما توهَّمت هي وتوهَّم مُنظِّرو سيطرتها ومُنظِّرو الرأسمالية المعولمة بأنَّ التاريخ قد توقَّف، بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. إنَّ انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩ كان مؤشِّراً على قرب انهيار الاتحاد السوفياتي، وانهيار البرجين وجزء من البنتاغون ليس إلّا مؤشِّراً على أنَّ الإمبراطورية الأميركية هي في طريقها إلى الانهيار[٣١].

النبذة الثالثة: الحرب الاستباقية وغزو العراق (٢٠٠٣)

تبنَّت الإدارة الأميركية، بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، مبدأ الحرب الوقائية ومن ثمَّ الحرب الاستباقية[٣٢] كجزء من استراتيجيتها

(٢٦) عصام سليمان، القرار ١٣٧٣ في منطلقاته وأبعاده، كتاب مجلة فكر، م. س.، ص ص ٤٤ ـ ٤٨.
(٢٧) عبدالإله بلقزيز، ماذا تبقّى من الأمم المتحدة؟ بيروت، أفريقيا الشرق الأوسط، ١٩٩٩، ص ١٠١.
(٢٨) Ignacio RAMONET, L'adversaire, Le Monde diplomatique, Paris, Octobre, 2001, P., 1
(٢٩) رفعت سيّد أحمد، حرب خارج المعايير بتداعيات تتجاوز استراتيجية واشنطن، السفير، ٢٠٠١/١٠/١٢، ص ٢١.
(٣٠) MARISOL TOURAINE, le boulversement du monde,éd.du Seuil, Paris, 1995, pp. 317- 325.
(٣١) كريم مروّة، ما يُشبه جدار برلين مع وقف التنفيذ، النهار، ٢٠٠١/١٠/١٠.
(٣٢) هدى محمود حرب،الحرب الاستباقية ومشروعية الحرب الأميركية على العراق، السياسة الدولية، العدد ١٥٤، الأهرام، اكتوبر ٢٠٠٣، ص ص ٧٠ ـ ٧٣.

الشاملة. ويختلف مفهوم الحرب الوقائية عن مفهوم الحرب الاستباقية، في أنَّ الأخيرة هي أكثر قبولاً من وجهة نظر القانون الدولي، عندما يكون هناك تهديد وشيك مؤكَّد. أما الحرب الوقائية فهي لا تنطوي على ذات القدر من التأكُّد، أي استخدام القوة العسكرية ضدّ تهديد مُتخيَّل أو مُلفَّق. ومع ذلك نجد أنَّ ثمَّة خلطاً والتباساً بين المفهومين لدى الكثير من الأكاديميين والمعنيين، ويتمّ استخدامهما بشكل مرادف. إنّه خطأٌ شائع ينبغي توضيحه(٣٣).

لقد شكَّلت أحداث ١١ أيلول فرصة ذهبية للولايات المتحدة الأميركية لإعادة صياغة التوازنات الاستراتيجية في العالم، وبخاصة في منطقة آسيا الوسطى التي تفصل بين الصين شرقاً وأوروبا غرباً. ومنذ ١١ أيلول ٢٠٠١، لم يعُد لـ«القوة الناعمة» ذلك الدور الذي عُهد إليها في حقبة الحرب الباردة، بل غدت عنصراً مُكمِّلاً ليس إلّا، لإدارة لم يعُد يتراءى لمكوّناتها (ذات الأطياف اليمينية المحافظة والصبغة الصهيونية البارزة والتطلُّع الإمبراطوري المبني على الأساطير) كبير اعتماد ومراهنة على القوة الناعمة. فقد باشرت الولايات المتحدة عملياتها العسكرية ضدّ أفغانستان في السابع من أوكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠١، مُعتمدةً الحرب الوقائية بأهداف ودوافع مُعلنة وغير معلنة، منها الحرب على الإرهاب، ومنها الاضطلاع بدور استراتيجي أوسع في آسيا الوسطى، وايجاد موطئ قدم في الإقليم الأوراسي بالقرب من الصين وروسيا وايران، بخاصة أنَّ المنطقة غنية جداً بالنفط والموارد التي تُشكّل حوالى ٧٥٪ من نفط العالم، والتي تُدعى الحزام الأوراسي(٣٤).

والولايات المتحدة التي لطالما استوظفت القوة الناعمة (وهي أداة من أدوات الحرب النفسية التقليدية، قوامها نشر الأفكار والمعلومات ودعم قنوات البث الإذاعي والإرسال التلفزي وترويج سلع وخدمات وبرامج معلوماتية يكون المبتغى منها زعزعة ثقة الناس في طبيعة النظام القائم أوتشويه صورة القائمين عليه...) لكسر أنف الرئيس صدام حسين، عبر حصار العراق واستباحة بَرِّه وجوِّه، وتضييق الخناق عليه بالتفتيش المُذلّ المُهين، وتجويع أبنائه وتفشّي الأمراض المزمنة بين أطفاله وشيوخه، لم تعُد تُطيق الانتظار فدفعت بجيوشها لتدمير مقوّمات حضارة واحتلال أمّة وتفجير نعرات داخلية. فالحرب التي شنّتها الولايات المتحدة ضدّ العراق في ٢٠ آذار ٢٠٠٣، أعلنتها الإدارة الأميركية بأنَّها حرب استباقية. إذ ادَّعت بأنَّ العراق يمتلك أسلحة دمار شامل وما هي إلّا مسألة وقت لكي يشنّ هجومه على المصالح الأميركية في المنطقة ومن ضمنها إسرائيل. وبذلك أعطت الولايات المتحدة الأميركية لنفسها حقّ الدفاع عن النفس واستباق العراق وضربه قبل أن يقوم العراق بهذه العملية. ولكن بالنتيجة وجدوا أنَّ العراق لا يملك أيّ تقنية عالية لكي يقوم بصدّ الاجتياح الأميركي. لقد استطاعت إدارة بوش الإبن أن تخدع الكونغرس والأمم المتحدة وحلف الأطلسي والرأي العام العالمي، ونفَّذت حرباً وقائية غير مُشرعنة من قِبل الهيئات المذكورة، لكي تصل إلى العراق، المنطقة الاستراتيجية والغنية بمواردها النفطية، إذ تُعدّ العراق ثاني أكبر دولة مُنتجة للبترول بعد السعودية. ثمَّ كيف يُمكن أن تُعدّ الحرب الأميركية على العراق

(٣٣) راجع: حسين ظاهر، معجم المصطلحات السياسية والدولية، بيروت، مجد٢٠١١»، ص ص ١٢٩ ـ ١٣١.
(٣٤) زبيغنيو بريجنسكي«رقعة الشطرنج العظمى، تر. سليم أبراهام، ط ٢، دمشق، دار علاء الدين٢٠٠٣»، ص ص ٣٩ ـ ٦٧.

حرباً استباقية مقارنة مع الهجوم الياباني على ميناء بيرل هاربور الأميركي عام ١٩٤١، إذ كان كل طرف يقوم بالتحشيد والتعبئة حتى وإن كانت الحرب مُشتعلة، ومن ثمَّ قامت اليابان بشنِّ هجومها الاستباقي على الميناء الأميركي، الذي كانت تعتمد عليه الولايات المتحدة كثيراً كعصبٍ اقتصادي وحيوي لها.

فمنذ سقوط كابول في تشرين الثاني ٢٠٠١، أعلن الرئيس الأميركي، جورج بوش، أنَّ حربنا ضد الإرهاب ما زالت في بدايتها، وأنه بالاضافة إلى الهجوم المباشر على شبكات الإرهاب فإنَّ هدفنا الأساسي هو الأنظمة التي تُساعد الإرهاب على تهديد الولايات المتحدة أو أصدقائها أو حلفائها بأسلحة الدمار الشامل، وحدَّد ايران والعراق وكوريا الشمالية كمحاور للشرّ، وبعد ذلك وسَّع جون بولتون، نائب وزير الدولة، واصفاً ليبيا وسوريا وكوبا بأنَّها دول داعمة للإرهاب تمتلك أسلحة دمار شامل أو لديها القدرة على امتلاكها. وكان العراق هو أوّل اختبار لمذهب بوش القائم على «الثأر الوقائي»، عندما ضرب بعرض الحائط كل القوانين والشرائع، وقام هو وحليفه طوني بلير بشنِّ حربٍ عدوانية على بلد عضو في الأمم المتحدة، راح ضحيّتها الملايين من شهداء وجرحى ولاجئين، ودمار لكل مناحي الحياة[٣٥].

لكن الإشارة واجبة إلى كون هذه الحروب سهلة البداية لكنّها صعبة الانتهاء. إنَّ تجاوز الحرب العراقية للقانون الدولي ولإرادة بعض القوى الكبرى غير قابل للتكرار، وبخاصة بعد نتائج تلك الحرب. إذ بعد تسع سنوات من الاحتلال مُني المشروع الأميركي في العراق بفشل ذريع. واضطرَّت الإدارة الأميركية أن تسحب جيشها (في ١٨ كانون الأول ٢٠١١)، الذي فقد هيبته وخسر الآلاف من جنوده بفعل ضربات المقاومة العراقية[٣٦].

النبذة الثانية: الحروب الوقائية على لبنان وفلسطين

أولاً: العدوان الإسرائيلي على لبنان (تموز ـ آب ٢٠٠٦)

شكَّل انتصار ٢٥ أيار ٢٠٠٠، منعطفاً جديداً في وجه الصراع العربي ـ الإسرائيلي. إذ كانت المرَّة الأولى التي يخرج فيها جيش الاحتلال من أرض عربية مقهوراً مهزوماً، من دون أن يُحقِّق أيِّ مكسبٍ أو يُبرم أيِّ اتفاق. فسقطت أسطورة «الجيش الذي لا يُقهر»، الذي أحرز تفوُّقاً عسكرياً نوعياً على جيوش عربية نظامية غير مرَّة. سقطت أمام نوعٍ جديد من المقاومة الشعبية المسلّحة، التي تمتلك العزم والإرادة، والإيمان الراسخ بحقِّها المشروع في مواجهة العدو وحماية الوطن. إنَّه سلاحٌ جديد قلب المعادلة التي قام عليها الكيان الإسرائيلي: احتلال أراضي الغير بقوَّة السلاح والإرهاب المنظَّم وفرض الشروط على الضَّحية.

لقد بدأ العدّ العكسي لتعاظم قوَّة العدو وقدرته على الردع. فلم تعُد إسرائيل اللاعب الوحيد في الميدان، بل صار هناك لاعبٌ جديد يُناجزها الحرب بالحرب والقوّة بالقوّة، ويتفوَّق

(٣٥) انظر: عادل سليمان، ماذا جرى في العراق؟ تحليل عسكري، السياسة الدولية، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣، ص٣٠٦ ـ ٣١٧.

(٣٦) حول احتلال العراق وانسحاب القوات الأميركية من بلاد الرافدين، أنظر: خضر عباس عطوان وعبدالعظيم جبر حافظ، السيادة: دراسة في ضوء الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة للعام ٢٠٠٨، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٢، خريف ٢٠١١، ص ص ٩٤ ـ ١١٤.

عليها بعنصرٍ روحي: الإيمان بالشهادة كطريق إلى السماء.

إنَّ الصراع مع إسرائيل، يتعلَّق بزرع هذا الكيان الغريب في قلب الوطن العربي، بهدف تفتيت المنطقة واستنزافها بشكل دائم، بمباركة الدول الغربية الكبرى وحمايتها. وإنَّ استكانة العرب وخضوعهم للأمر الواقع عام ١٩٤٧، لم يجعلهم في مأمن من العدوان والتوسُّع الإسرائيلي المستمرّ. إذ إنَّ عصابات الصهاينة سيطرت بالقوة والإرهاب على مُعظم فلسطين عام ١٩٤٨، مُطبِّقة مبدأ الاقتلاع والترانسفير في الفكر الصهيوني[٣٧]. ثمَّ احتلَّت الضفة الغربية وغزَّة مُحدثةً موجة نزوح جديدة عام ١٩٦٧، كما توسَّعت في أراضٍ غير فلسطينية في سيناء والجولان ولبنان. إذ بدأت بقضم مزارع شبعا اللبنانية منذ العام ١٩٦٩، ثمَّ تذرَّعت بعد ذلك بالقضاء على المقاومة الفلسطينية لتجتاح لبنان في الأعوام ١٩٧٨ و١٩٨٢، من دون أن يطرح أحدٌ السؤال: لماذا الفلسطينيون في لبنان، ومن المسؤول عن تشريدهم وإقامتهم في مخيَّمات البؤس والعذاب، التي أفرزت رجالاً مقاومين؟

إنَّ القضيَّة الأساس هي قضية فلسطين، واغتصاب فلسطين، وتشريد أهلها في أربع رياح الأرض، وفي المشروع الصهيوني ـ الغربي الذي يُشكّل عدواناً مستمرّاً على المنطقة بأسرها. والإسرائيلي لا يحتاج إلى ذرائع ومبرِّرات للعدوان؛ بل يعتدي ويتوسَّع ويهدم المنازل ويرتكب المجازر ويبني المستعمرات وفق مراحل مشروعه المرسوم، وكلّما وجد خصمه ضعيفاً ساكناً.

إنَّ انتصار ٢٥ أيار ٢٠٠٠، أعطى مثالاً يُحتذى في فلسطين. إذ ألهب انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ ضدّ الاحتلال. لأنَّ اللغة الوحيدة التي يفهمها هذا العدو، هي لغة القوَّة، والسلاح الوحيد الذي يُرعب العدو، هو إثبات قوّة الحقّ العربي في الأرض، والتصميم على استعادة هذا الحقّ. لذا، كلّما بانت علاماتُ استنهاضٍ لهذه الأمّة، وقامت حركاتُ مقاومةٍ مسلّحة من أجل استرجاع الحقّ، ترى المجتمع الدولي المحكوم من القوى الغربية الكبرى، يستنفر قواه ووسائل ضغطه المتنوِّعة «لاحتواء العنف ومكافحة الإرهاب»[٣٨]. وإذا ما تحقَّق نصرٌ ميداني على إسرائيل أو ظهر تهديدٌ جدّي لها، تُسرع الدوائر الصهيونية ـ الأميركية إلى البحث عن مقوّمات هذا النصر الأساسية، من أجل ضربها وإجهاضها. فبعد حرب تشرين ١٩٧٣، التي شكَّلت كمّاشة مصرية ـ سورية على عُنق الكيان الإسرائيلي، راحت الدبلوماسية الأميركية تعمل على فكّ التحالف المصري ـ السوري، الذي أحدث الصدمة المفاجئة للجيش الإسرائيلي وألحق به خسائر كبيرة[٣٩]. ثم استهدفت التضامن العربي وسلاح النفط الذي استُخدم لأوّل مرَّة في المعركة، وعملت بصبرٍ ودهاء، على تغيير وجهة الصراع في الشرق الأوسط[٤٠]، من صراع عربي ـ إسرائيلي إلى

(٣٧) راجع، نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين، ١٨٨٢ ـ ١٩٤٨، بيروت، مؤسَّسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢.

(٣٨) أنظر، بُشرى قبيسي، موسى مخّول، الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين، بيروت، بيسان١٩٩٧،، ص ص ١٧٧ ـ ١٩٦.

(٣٩) راجع: هنري كيسنجر، الدبلوماسية، من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ط ١، عمّان، الأهلية، ١٩٩٥، ص ص ٤٢١ ـ ٤٢٢.

(٤٠) عدنان السيد حسين.عصر التسويةسياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، بيروت، دار النفائس، ١٩٩٠، ص ص ٣٧ ـ ٤٦.

صراع عربي ـ عربي. فكانت سياسة الخطوة ـ خطوة مع كيسنجر: اندلعت الحرب الفتنة في لبنان (١٩٧٥) وانقسم العرب حولها، وسُحبت مصر من الصراع بتوقيع معاهدة كامب ديفيد (١٩٧٩) وانقسم العرب ثانيةً بين مؤيّدٍ لنهج التسوية ورافضٍ له[٤١]. وتفجَّرت حرب الخليج الثانية التي أدَّت إلى تعميق الانقسام العربي، وتشويش وجه الصراع، إذ استغلَّتها الإدارة الأميركية إلى أبعد الحدود لتدمير قدرة العراق العسكرية، وإيهام دول المنطقة أنَّ الخطر على أنظمتهم ودولهم إنما يأتي من صدام حسين وليس من شارون. فكان التطبيع مع إسرائيل من قِبل البعض وإبقاء القطيعة مع بغداد[٤٢].

وبالعودة إلى لبنان، وبعد فشل غزوات الجيش الإسرائيلي المتكرّرة في إخضاعه، وبعد الانسحاب المهين في أيار ٢٠٠٠، تضاعفت الضغوط الأميركية الإسرائيلية على لبنان مُستهدفةً ركائز صموده وعوامل قوَّته، وذلك بتجريد المقاومة من مقوّمات نجاحها:

ـ الالتفاف الشعبي شبه الكامل الذي تحقّق حولها.

ـ التأييد الرسمي الذي حظيت به.

ـ التنسيق التام مع سوريا وتلقّي الدعم من ايران.

ومنذ ذلك الحين بدأت ترتفع أصوات في الداخل، تُطالب بإرسال الجيش إلى الجنوب، وإنهاء المقاومة المسلَّحة ضدّ إسرائيل[٤٣]. ومن الخارج جاء الضغط الأميركي، إذ تبنّى مجلس النواب اقتراح السناتور توم لانتوس، المدعوم من ايباك، الذي يربط المساعدات الأميركية للبنان بإرسال الجيش إلى الحدود مع إسرائيل وإنهاء المقاومة[٤٤]. ويستمرّ الضغط بالقول بأنَّ إسرائيل طبقت القرار ٤٢٥ بشكل كامل، ولبنان وافق على الخط الأزرق، ومزارع شبعا غير لبنانية. كما أنَّ قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٧٣، الذي صدر عن مجلس الأمن في ٢٨ أيلول ٢٠٠١، إثر هجمات ١١ أيلول على نيويورك وواشنطن، أدان الإرهاب ودعا الدول إلى محاربته، من دون أن يُميّز بين الإرهاب وحركات التحرُّر ومقاومة الاحتلال. فشكَّل هذا القرار خطراً حقيقياً على حركات التحرُّر الوطني، لأنَّه أتى بصيغة الإلزام وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولجأت إليه الولايات المتحدة لتبرير حربها على العراق وتهديد دول المنطقة التي صنَّفتها في خانة «محور الشرّ». واستقوى به شارون، إذ أعلن رفضه وثيقة التسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي المسمّاة «خريطة الطريق»، والتي وضعتها واشنطن نفسها بحضور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا. وطالب الحكومة الفلسطينية بتفكيك البنية التحتية للإرهاب وجمع السلاح من الإرهابيين، أي حركات المقاومة الفلسطينية[٤٥].

وهكذا راحت الولايات المتحدة تخلق مفاهيم جديدة في السياسة والعلاقات الدولية. ففيما ترفض أن يضمَّ القاموس السياسي مصطلح

(٤١) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السريّة بين العرب وإسرائيل، عواصف الحرب وعواصف السلام، ط ٣، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٦، ص ٢٣٧ وما يليها.

(٤٢) راجع: سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج؟ ط ١، بيروت، بيسان، ١٩٩٤، ص ص ١٩٨ ـ ٢٣٣.

(٤٣) راجع الصحف اللبنانية الصادرة في الأسبوع الأخير من آذار ٢٠٠١، لاسيما السفير، العدد ٨٨٦٤، ٢٩ آذار ٢٠٠١، ص ١.

(٤٤) راجع صحف الخميس ١٧ أيار ٢٠٠١.

(٤٥) أمين مصطفى، العلاقات الأميركية الصهيونية، بين النشأة ومفاوضات التسوية، بيروت، دار الوسيلة١٩٩٣،، ص ص١٣٧ ـ ٢١١.

«المقاومة»، طرحت مفهوماً جديداً للحرب. إذ لم تعد الحرب، من منظارها، دفاعاً عن حقّ أو عن أرضٍ تُغتصب، بل أمست حرباً وقائيةً أو استباقية. ما يعني بالسياسة انتقالاً من سياسة الاحتواء إلى سياسة التغيير، أي تغيير الأنظمة والدول والأقاليم. وأمست السياسة عندها استمراراً للحرب. لقد وجد «المحافظون الجدد» في أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، بيرل هاربور جديدة للخروج إلى العالم وتصدير الديمقراطية على ظهور الدبابات الأميركية، والسعي لقَولَبة العالم على صورة أميركا التي يرونها.

في ظلّ هذه الأجواء الضاغطة، وإزاء التهديدات بالعقوبات الاقتصادية والعسكرية، والإصرار على تحميل الجيش اللبناني مسؤولية ما قد يحصل من خرق على الحدود مع فلسطين المحتلَّة، لإظهار عجزه وإهانته في ظلّ عدم التكافؤ مع الآلة العسكرية الإسرائيلية، فإنَّ تحصين لبنان وحفظ هيبة الجيش اللبناني تبدو مستحيلة، في حال نجحت مساعي الفتنة الداخلية، بافتعال الصدام مع المقاومة أو قطع شريانها الحيوي الممتد من دمشق إلى طهران.

ولكن مع استمرار صمود المقاومة في لبنان وفلسطين، وتصميمهما المعلن على استرداد الحقّ، وعدم استجابة دول الممانعة لمطالب واشنطن، كان القرار الإسرائيلي الأميركي بشنّ الحرب المدمّرة على لبنان في ١٢ تموز ٢٠٠٦، لاجتثاث كل أشكال المقاومة وإخضاع سوريا، وإقامة الشرق الأوسط الجديد المطواع للإرادة الأميركية وللهيمنة الإسرائيلية... إلّا أنَّ رياح المقاومة سارت بما لا تشتهي السفن الإسرائيلية. فلم تتمكَّن تل أبيب من تحقيق أيّ هدف من أهدافها الاستراتيجية، فالثأر لهزيمة عام ٢٠٠٠ لم يتحقَّق، والنَّيل من قادة المقاومة وتدمير بنيتها الأساسية ظلَّ وهماً، وتلقَّت إسرائيل صفعة جديدة باعتراف لجنة فينوغراد، التي أقرَّت بالهزيمة وحقَّقت مع القادة المعنيين للوقوف على الأسباب وتحديد المسؤوليات.

إنَّ صمود الشعب والجيش والمقاومة ثلاثة وثلاثين يوماً، وفشل محاولات الاجتياح البرّي، وتعرُّض العمق الإسرائيلي لوابلٍ من الصواريخ، جعلت الإسرائيلي يوقن بأنَّ الحرب على لبنان لم تعد نزهة. وبات عليه أن يحسب ألف حساب قبل التفكير بالاعتداء على لبنان. إذ إنَّ قوة الجانب اللبناني التي شكَّلت نوعاً من «توازن الرعب» مع إسرائيل، ستبقى كفيلة بحماية لبنان من أيّ عدوان. لذا، عادت إسرائيل والولايات المتحدة إلى اعتماد طريقة «القوَّة الناعمة» من أجل العبث بالاستقرار الداخلي في لبنان وتعميق الهوَّة بين اللبنانيين، وتمادي إسرائيل في خرق القرار ١٧٠١ الذي نصَّ على وقف الحرب وتعزيز قوات «اليونيفيل» كي تتمكَّن من تسهيل عودة النازحين وانتشار الجيش اللبناني جنوب الليطاني، والمحافظة على السلام في المنطقة. لكن إسرائيل تمادت في خرق القرار الأممي باستمرار الطلعات الجوية فوق الأراضي اللبنانية، وبزرع العملاء وشبكات التجسُّس وأجهزة الرصد التي تمَّ اكتشاف نماذج عديدة منها. ومن جهة ثانية ضاعفت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فيما بعد، وسائل الضغط والعقوبات على كلٍّ من سوريا وايران، بتهمة دعم «الإرهاب» أو اعتماد وتطوير برامج نووية[٤٦].

(٤٦) أسعد تلحمي، ثلاث سنوات على حكم نتنياهو: «دفن» الملف الفلسطيني وشغل العالم بإيران،عن موقع «دار الحياة»، الإثنين ١٩ مارس ٢٠١٢.

ثانياً: العدوان على غزّة (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩)

في فلسطين المحتلّة، أضفت «الحرب على الإرهاب» شرعية على الحرب ضدّ الانتفاضة. إذ استفاد اليمين المتطرّف من تزامن أحداث ١١ أيلول مع عمليات استشهادية للانتفاضة، فكان سهلاً عليهم إقناع الإدارة الأميركية، والرأي العام الأميركي، بالتماثل بين عملية ١١ أيلول الانتحارية التي هي اعتداء، وبين عمليات الانتفاضة التي هي دفاع عن النفس ضدّ المحتل. فأطلق العنان لعمليات الجيش الإسرائيلي الوحشية في الأراضي المحتلَّة. وقابلتها واشنطن بالقول: إننا لا نريد أن نضغط على دولة ديمقراطية في تحديد خياراتها أو في الدفاع عن أمنها. واتَّهمت دول المنطقة بإيواء القاعدة، ومكاتب المنظمات الفلسطينية، والسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل، وبدعم الإرهاب في لبنان وفلسطين. وقد مارست الولايات المتحدة ضغوطاً هائلة على سوريا وايران المتَّهمتين بدعم الانتفاضة في فلسطين والمقاومة في لبنان. فقد أمسى الشرق الأوسط يتلقّى حربين متزامنتين: الأولى من داخل الإقليم (إسرائيل)، والثانية من خارجه (أميركا). إنها حربٌ مزدوجة، مفتوحة في المكان والزمان، ومفتوحة في الأدوات والأساليب، تستهدف شعوباً، ودولاً، ونُظُماً، وجماعات، وجمعيات، ومنظَّمات، وأفراداً[٤٧].

فاستمرَّت الحرب على الفلسطينيين على الرغم من الهدنة التي توصَّلت إليها حكومة حماس مع إسرائيل في حزيران ٢٠٠٨، ولم تتوقَّف الإعتداءات، وقتل المسلَّحين والمدنيين الفلسطينيين، ليس فقط في غزَّة، ولكن أيضاً في الضفة الغربية، التي هي تحت سيطرة السلطة الفلسطينية لمحمود عباس. لقد قتلت إسرائيل، أثناء أشهر الهدنة الستة، نحو ١٠٠ من الفلسطينيين، ولم تف بتعهُّداتها بأن تفتح المعابر إلى غزَّة، وقامت بفرض الحصار على ميناء غزة على البحر المتوسّط، بالإضافة إلى غلق معبر رفح من الجانب المصري بالتنسيق الكامل مع نظام حسني مبارك. وقد صرَّح الكاتب والصحافي محمد حسنين هيكل، أنَّ الحرب على غزة بدأت بموافقة الإدارة الأميركية، وهي تهدف إلى إزالة عقبة من طريق التسوية أو التصفية الشاملة، التي تريد أميركا فرضها على العالم العربي في صراعه مع إسرائيل، لتلتفت بعدها إلى الملفّ الإيراني وتحسمه إن بالمفاوضات أو بالمواجهة[٤٨].

لذا، إنَّ الهجوم الشامل على غزة، الذي انطلق في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨، لم يكن دفاعاً عن النفس بسبب سقوط بعض القذائف الفلسطينية البدائية على المستوطنات الصهيونية، وإنما استمراراً لعدوان دائم تعدَّى كل حدود الدفاع عن النفس، ودخل في إطار الجرائم ضدّ الإنسانية (تقرير غولدستون)، وقد تمَّت هذه الجرائم بالدعم الصريح من أغلب الحكومات الغربية، وبالتواطؤ غير المعلن من بعض الحكومات العربية. لقد تسبَّب هذا العدوان في مقتل ١٣٠٠ فلسطيني، منهم ٧٠٠ من المدنيين، منهم ٤٠٠ طفل فلسطيني، بالإضافة إلى التدمير الكامل للبنية التحتية في قطاع غزة[٤٩]. والمحكمة الجنائية الدولية، الهيئة القانونية الدولية الوحيدة التي بإمكانها محاكمة إسرائيل على جرائمها الدولية في غزة، لم

(٤٧) أنور الهواري، الشرق الأوسط: الحرب المزدوجة،السياسة الدولية،العدد ١٤٨، ابريل ٢٠٠٢، ص ٥٠.
(٤٨) هيكل: المسرح يُعدُّ لما هو أكبر من قطاع غزة، السفير، الجمعة ٩ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص ٩.
(٤٩) محمود صدقي، الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة في ضوء قواعد القانون الدولي الإنساني، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد٢٢، ربيع ٢٠٠٩، ص ص ٧١ ـ ٨٨.

تستطع ممارسة اختصاصها بكون إسرائيل غير عضو فيها، ولأنَّ مجلس الأمن لم يتولّ تكليف المحكمة الجنائية بالنظر في هذه الجرائم. إنَّ العدوان الإسرائيلي على غزَّة جاء نتيجة مجموعة من العوامل المرتبطة بالسياسات الإسرائيلية، والشرق أوسطية، والغربية. تمثَّلت هذه السياسات في رفض الإعتراف بنتيجة الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦، رغم تصديق مراقبين دوليين من ضمنهم الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، على شفافية ونزاهة هذه الانتخابات، التي تمَّت في إطار أنشطة مدعومة من الغرب للترويج للديمقراطية في العالم العربي، والتي أتت بحماس إلى السلطة في الأراضي المحتلَّة في حزيران ٢٠٠٧. بالإضافة إلى الحصار الدولي الذي فُرض على حكومة حماس ثم على قطاع غزَّة كلّه، وعدم وفاء الولايات المتحدة بالتزامها بالعمل على قيام دولة فلسطينية بحلول عام ٢٠٠٨[٥٠].

بدا الانقسام العربي ـ الإقليمي، خلال وبعد العدوان على غزة، أشدّ حِدَّة، وربما أوسع نطاقاً، من ذاك الذي اقترن بالعدوان على لبنان في تموز ٢٠٠٦. وتضاءلت الثقة إلى حدٍّ كبير بين فريقين، يوصف الأول بالمعتدل حيناً والمهادن حيناً آخر، ويوصم الثاني بالتطرُّف فيما يصف نفسه بالممانع والمقاوم.

وقد تأكَّد «للمعسكر الغربي» بعد الحرب على غزة، أنَّ كلّ مقاربة للوضع الفلسطيني تهمل دور حركة حماس بالكلية هي مقاربة عرجاء، ولن تُفضي إلى نتيجة ناجعة. وإذا كانت إدارة بوش قد تجاهلت المعطيات السياسية الجديدة في الساحة الفلسطينية، فإنَّ إدارة أوباما بعد الحرب على غزة لم يكن بوسعها التعامل مع قيادة السلطة والمنظمة وكأنَّهم يمثّلون كل الكتلة الوطنية الفلسطينية. ما يعني أنَّ ثمَّة عوامل داخلية فلسطينية وخارجية عربية وإقليمية ودولية سهَّلت فتح النافذة أمام الحوار وتوافق الحدّ الأدنى. أما إسرائيل التي تفلَّتت من كل عقاب على ما ارتكبته من جرائم في غزة[٥١]، فما برحت تنفض يدها من آثار عدوانها على القطاع، حتى استدارت لتواصل مسيرتها العدوانية ومخطَّطاتها الاستيطانية الرامية لتهويد مدينة القدس العربية المحتلَّة عام ١٩٦٧[٥٢].

خلاصة

نستنتج مما تقدَّم، أنَّ السياسة الأميركية في الشرق الأوسط ترمي إلى تحقيق هدفين استراتيجيين يتقدَّمان على أيّ أهداف أخرى، وهما: أمن إسرائيل واستمرار تفوُّقها الاستراتيجي، وأمن النفط وطُرق إمداداته. لذا، استغلَّت إدارة بوش الأب نتائج حرب الخليج الثانية، من أجل تعزيز حضورها العسكري في منطقة الخليج العائمة على بحر من النفط، ودعت إلى مؤتمر مدريد (تشرين الثاني ١٩٩١) لتكريس نفوذها السياسي وتفرُّدها في قيادة عملية «السلام» في الشرق الأوسط، على نحوٍ يحفظ مصالح إسرائيل على حساب الحقوق العربية.

وما مشاريع الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي التي بشَّرت بها مبادرة «الشراكة الأميركية ـ الشرق أوسطية»، إلّا من

(٥٠) راجع: غزة ٢٠٠٩... إعادة النظر في خيارات الصراع، السياسة الدولية، ملف العدد ١٧٦، ابريل ٢٠٠٩، ص ٧٠ . ١٨٠.
(٥١) قيس الصفدي، الغزّيون يصبّون غضبهم على«الصامتين»، عن موقع جريدة «الأخبار»، الثلاثاء ١٣ آذار ٢٠١٢.
(٥٢) أسعد عبدالرحمن، حقائق وعناوين... تهويد القدس، عن موقع جريدة «الإتحاد»، الجمعة ٩ آذار ٢٠١٢.

أجل الضغط على الدول العربية والإسلامية وابتزازها، والتدخُّل في شؤونها الداخلية إمّا بهدف ترويضها وإخضاعها، وإمّا لضرب مقوّمات صمودها وإسقاطها، في حال ممانعتها للمشروع الأميركي الصهيوني في الشرق الأوسط.

وقد ترجمت الولايات المتحدة هذه السياسة عملياً في غزوها لأفغانستان (٢٠٠١)، وفي احتلالها للعراق (٢٠٠٣)، وفي دعمها المطلق لإسرائيل في حربها على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وفي حربها على غزة (٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩)، وفي استعمالها الدائم لحقّ الفيتو، ضد أي مشروع قرار في مجلس الأمن يُدين إسرائيل، أو أيّ مشروع قرار يؤيّد الحقوق العربية، وكان آخرها الفيتو الأميركي لمنع الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، ووقف دعمها المالي لمنظمة اليونسكو التي قبلت فلسطين عضواً فيها بغالبية ١٠٧ أصوات مقابل معارضة ١٤ من بينها إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية[٥٣].

وكان من نتائج السياسة الأميركية ـ الصهيونية في الشرق الأوسط أن انقسم العرب إلى محورين متناقضين: محور «الاعتدال العربي» المؤيّد للسياسة الأميركية، ومحور «الممانعة» الرافض لها. وقد ظهر الانقسام العربي إثر معاهدة «كامب ديفيد» واتفاقات «أوسلو»[٥٤] و«وادي عربة». وازداد عمقاً مع حربي الخليج الأولى والثانية. إلاّ أنّه بدا أكثر وضوحاً إثر حرب تموز على لبنان وعملية «الرصاص المسكوب» على غزة.

ويبقى السلاح الأخطر والأكثر فتكاً، الذي لجأت إليه أميركا وحلفاؤها بعد الإخفاقات المتكرِّرة في المنطقة، هو سلاح الفتنة الطائفية والمذهبية والعرقية، واستخدام «القوة الناعمة» من أجل إيقاظ الفتن وتأجيجها، و إحداث تغيير مُلائم للسياسة الأميركية، حتى ولو أدّى إلى إسقاط أنظمة، وإبادة شعوب، وتدمير دول.

(٥٣) «مكافحة فلسطين» سقط...في اليونسكو! افتتاحية «لوس أنجلس تايمز»، ترجمة: دنيز يمين، السفير، ٥ تشرين الثاني ٢٠١١، ص ١٩.

(٥٤) الدكتور حسن الجلبي والدكتور عدنان السيد حسين، سلم أوسلو، الدولة ـ القضية ـ الشرق أوسطية، بيروت، مجد، ١٩٩٥ص ص، ١٥٥ ـ ١٨٧.